الفصل الثاني

ثانيا : التثليث

إذا كانت جدلية النكران والثبوت قد تجلت واضحة إزاء القول بالأنداد على وجه عام سواء أكان هؤلاء الأنداد أصناماً لا تعى ولا تعقل ، أم ملائكة وجناً وبشراً أقامهم المشركون أنداداً لله الواحد الأحد . وإذا كان تجلى هذه الجدلية قد ظهر فى نكران جميع الأنداد ، وفى ثبوت الواحدية لله وذلك على وجه الإطلاق . فإن هذه الجدلية تتدرج من نظر القضية فى إطارها المطلق إلى نظرها فى إطار خاص وهو القول بالتثليث .

وفى القول بالتثليث يرد فى النص القرآنى آيتان هما قوله تعالى :

(... وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ سُبۡحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٞۘ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلٗا)[1].

ثم قوله تعالى :

(لَّقَدۡ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖۘ وَمَا مِنۡ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۚ وَإِن لَّمۡ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ [2] .

١- سورة النساء : الآية ١٧١

٢- سورة المائدة : الآية ٧٣

ومن الواضح أن كلتا الآيتين تعالجان مضموناً عاماً واحداً يقع فى قسمين : القسم الأول هو إنكار القول بالتثليث ، والقسم الآخر هو إقرار الواحدية وإثباتها لله وحده .

ومن الواضح أيضاً أن النسق الذى عالج هذا المضمون ليس واحدا ففى آية سورة النساء يأتى إنكار التثليث عن طريق النهى المباشر المحرم لهذا القول ويأتى ثبوت التوحيد عن طريق أسلوب القصر بطريق (إنما) ، بينما فى آية سورة المائدة يأتى النكران عن طريق الخبر الذى يكفر القائلين بالتثليث ، ويأتى الثبوت عن طريق أسلوب القصر بطريق النفى والاستثناء .

وعلى الرغم من أن الثبوت فى الآيتين يستخدم أسلوب القصر فإن نسق القصر بـ (إنما) يفيد ثبوتاً خالصاً لا نفى فيه ، وذلك على خلاف نسق القصر فى الآية الأخرى فهو وإن كان يعنى الثبوت – فإنه ثبوت من خلال النفى .

والإعجاز فى النص القرآنى يقتضى هنا البحث عن وجه التناسب بين كل طريق من طرق القصر والآية التى ورد فيها .

وأول ملمح فى وجوه التناسب بين القصر بـ (إنما) فى الآية الأولى وبين النكران للتثليث ، أن هذا النكران جاء بطريق النهى الطلبى المباشر والصريح الذى يحرم هذا القول بالتثليث وينفى مضمونه ، وفى مقابل هذا النهى النافى والمحرم للتثليث كان لابد أن يتضمن جانب الثبوت أسلوبا خاليا من كل وسائل النفى ،

خاصة أن هذا الثبوت يختص (...ٱلله...) اسما ظاهرا ويفرده وحده بالألوهية فإذا ما كان النكران لقولهم (ثلاثة) وصح ما ذهب إليه فخر الدين الرازى[1] من أن المقول جملة محذوف مبتدأها وخبرها وأن (ثلاثة) ليست خبرا لمبتدأ بل هى صفة لهذا المبتدأ ، أقول إن صح رأيه ذاك فإن تقديرنا للجملة المحذوفة لن يكون كما قدر هو (لنا آلهة ثلاثة) ، وإنما سيكون تقديرنا لهذا المحذوف (اللّٰه ومريم والمسيح آلهة ثلاثة) ؛ لأن إفراد اسم (اللّٰه) واختصاصه فى الثبوت يقتضى أن يكون ذلك ناشئا عن تمييز المفرد من بين متعدد محدد الذوات وليس متعددا مبهما نحو (آلهة) ومن هنا كان هذا المتعدد المحدد الذوات – بحكم – سياق الآيات السابقة للآية هو (اللّٰه ومريم والمسيح) وجاء الثبوت بالوحدانية لذات (اللّٰه) دون غيره . ومن هنا كان القصر بـ (إنما) ضرورة يحتمها النسق الصياغى

١- يذهب الإمام فخر الدين الرازى فى التوجيه النحوى لرفع لفظة (ثلاثة) إلى اعتبارها صفة لمبتدأ محذوف وليست خبرا لهذا المبتدأ المحذوف فيقول : " ومن المشكلات أيضا قوله تعالى : (...وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا...) ذهبوا فى رفع ثلاثة إلى أنه خبر لمبتدأ محذوف ، والمعنى : ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة . وهو أيضا باطل ؛ لأنه يلزم انصراف التكذيب إلى الخبر فقط كما بيناه ، فإذا قلنا (ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة) كنا قد نفينا أن تكون هذه الآلهة ثلاثة ، ولم ننف أن تكون آلهة . جل الله عن ذلك . فالوجه أن يقال : الثلاثة صفة مبتدأ لا خبر مبتدأ والتقدير (ولا تقولوا لنا آلهة ثلاثة) ثم حذف الخبر الذى هو (لنا) حذفه من (لا إله إلا الله) ، فبقى (ولا تقولوا آلهة ثلاثة) ثم حذف الموصوف الذى هو (آلهة) ، فبقى (ولا تقولوا : ثلاثة) .

والفرق بين ذلك وبين ما قالوه أنه إذا قيل (لا تقولوا آلهتنا ثلاثة) فيه اعتراف بوجود الآلهة ، ونفى لكونها ثلاثة ، وإذا قيل (لا تقولوا لنا آلهة ثلاثة) لا يلزم إثبات أصل الآلهة لأنه يصح أن يقال لا تقولوا فى الوجود آلهة ثلاثة ولا إلهان ، فصح الفرق " [الإمام فخر الدين الرازى / نهاية الإيجاز فى دراية الإعجاز . ص ٣٤٦ – ٣٤٧] .

المعجز لأن المقصور المختص بالألوهية هو (الله) ، ومن هنا كان المقصور اسما ظاهرا (الله) لأنه لا نفى للغير المتعدد وإثبات للواحد ، بل هو إثبات للواحد فقط ومن ثم كان المحذوف الدال على هذا المتعدد ، دالا بالأسماء الظاهرة للذوات ، وقد كان هذا المتعدد المحذوف دالا بالأسماء الذوات لأنه واقع ضمن القول المنهى عنه نهيا محرما لهذا التثليث .

وأما عن الملمح الذى يبدو فيه التناسب بين القصر بالنفى والاستثناء – فى الآية الأخرى – وبين النكران للتثليث أن الخبر الوارد فى مفتتح الآية والذى يقضى بالتكفير لمن قالوا (...إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ...) ليس متضمنا نفيا صريحا لمقالتهم بل هو حكم على أصحاب هذه المقالة بالكفر ، ومن ثم فقد كان من الضرورة بلاغيا التعقيب على هذا الحكم بنفى وإنكار لهذه المقالة ثم إثبات للواحدية فى الله فجاء القصر بالنفى والاستثناء ، فأما النفى فهو لاستغراق نكران الآلهة جميعا على نحو ما يذكر النسفى فى تفسيره لهذه الآية من أن " بعضهم ذهبوا إلى آلهة ثلاثة : الله ومريم والمسيح . وأنه ولد الله من مريم و(من) فى قوله (...وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ...) للاستغراق أى وما إله قط فى الوجود إلا إله موصوف بالوحدانية ، لا ثانى له وهو الله وحده لا شريك له " [النسفى . تفسير النسفى ١ / ٢٩٥] .

وأما الاستثناء فهو لثبوت الوحدانية الحقة لإله واحد فقط ، ومن دلائل الإعجاز فى النسق القرآنى ، أن القصر والتخصيص فى هذه الآية حصر الألوهية فى إله واحد ولكنه لم يحدد هذا الإله الواحد بأنه (اللّٰه) ، لأن سياق الآية ، وسياق الخبر الذى جاء فى مفتتحها يخصص القضية برمتها فى مقولة (...لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ...)، والمقولة كما نلاحظ لا تعبأ بتحديد الآلهة الأخر ، وإنما تحتفل بكون(اللّٰه) – فى زعمهم – ثالث هؤلاء الآلهة ومن هنا فإنه عندما ينفى الاستثناء وجود آلهة على الإطلاق مستحقة للعبادة فى الوجود ثم يستثنى أى يثبت هذا الاستحقاق لإله واحد ، فإن المخاطب سوف يستنبط من تلقاء ذاته أن هذا الإله الواحد الحق هو (اللّٰه) الذى كان محط الخبر السابق فى الآية ، وعندما يصل النسق بالمخاطب إلى هذا الاستنباط فإنه عندئذ يكون بحق نسقا معجزا .